القوى النووية في القرن الحادي والعشرين ومعضلة عدم الاستخدام الأول للأسلحة النووية

Nuclear Powers in the Twenty First Century and the Dilemma of No First Use of nuclear weapons

اسم الباحث: أ.م.د عماد جاسم محمد

جهة الإنتساب: الجامعة العراقية – كلية القانون والعلوم السياسية ـ العراق

Author's name: Assist Prof. Dr. Emad Jasim Mohammed

Affiliation: Collage of Law and Political Science - Aliraqia University - Iraq

نوع العمل العلمي: بحث

مجال العمل: العلوم السياسية - استراتيجية

work type: research paper

discipline: political sciences - Strategic studies

Doi. https://doi.org/10.61279/jyjpmf56

رقم العدد وتاريخه: العدد الثامن عشر - تشرين الأول - ٢٠٢٢

تاريخ الاستلام: ١ آيار ٢٠٢٢

تاريخ القبول: ١٠ آب ٢٠٢٢

تاريخ النشر: ٢٥ تشرين الأول ٢٠٢٢

Issue No. & date: Issue 18 - Oct. 2022

Received: 1 May 2022

Acceptance date: 10 Aug. 2022

Published Online: 25 Oct. 2022

حقوق الطباعة محفوظة لدى مجلة كلية القانون والعلوم السياسية في الجامعة العراقية

حقوق الملكية الفكرية محفوظة للمؤلف

حقوق النشر محفوظة للناشر (كلية القانون والعلوم السياسية - الجامعة العراقية)

نَسب المُصنَّف - غير تجاري - منع الاشتقاق ٤,٠ دولي

للمزيد من المعلومات يرجى مراجعة الحقوق والترخيص

Printing rights are reserved to the Journal of the College of Law and Political Science at Aliraqia University

Intellectual property rights are reserved to the author

Copyright reserved to the publisher (College of Law and Political Science - Aliraqia University)

Attribution – NonCommercial - NoDerivs 4.0 International

For more information, please review the rights and license

CC BY-NC-ND 4.0 DEED

المستخلص

نظراً لتغير البيئة الأمنية في القرن الحادي والعشرين, فإن بعض المفاهيم التقليدية للأمن والتي سادت في مجال الدراسات الاستراتيجية, كمفهوم عدم الاستخدام الأول بحاجة إلى إعادة تقييم منهجية, فقد حمل هذا القرن ديناميكيات جديدة للتصعيد, قد تدفع بالقوى النووية للنظر لأسلحتها النووية على أنها ليست مجرد وسائل للردع بل كأدوات قابلة للاستخدام المحتمل.

Abstract

Due to the changing security environment in the twenty-first century, some of the traditional concepts of security that have prevailed in strategic studies, such as the concept of No First Use, need a systematic reassessment, this century has brought new dynamics of escalation, which may prompt nuclear powers to view their nuclear weapons as not just means of deterrence but as potentially usable tools.

المقدمة :

إن المسائل المتصلة بالأسلحة النووية هي من بين أكثر المواضيع إثارة للنقاش في مجال دراسات الأمن الدولي، نظراً لتركيز معظم المقاربات التقليدية الاهتمام على مفهوم الردع النووي وصرف النظر عن مفهوم «عدم الاستخدام الاول» لاسباب قد تتعلق بغموض جوانبه التنظيمية كونه قاعدة غير مقننة وسلوكاً افتراضياً للقوى النووية, وعلى ذلك قد يعتري هذا المفهوم بعض القصور في التعبير عن مضمونه وهو ما يهدد بتقويض الافتراضات الاساسية لضبط النفس النووي, سيما وان القانون الدولي لا يحظر صراحة استخدام الأسلحة النووية، وهو ما اتضح من خلال فتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في تموز ١٩٩٦, بشأن (مشروعية استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها): والتي جاء فيها «بأن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها يخرق مبادئ القانون الدولي الإنساني, بيد إنه بالنظر إلى الحالة الراهنة للقانون الدولي, فإنه لا يوجد ما يُؤيّد عدم الاستخدام الأول للأسلحة النووية من قبل دولة ما في ظرف أقصى كظروف الدفاع عن النفس, حين يكون بقاؤها ذاته معرّضًا للخطر,ومن ثم فإنّ المحكمة لا تستطيع الوصول إلى استنتاج حاسم فيما يتعلق بمشروعية أو عدم مشروعية استخدام الأسلحة النووية». وعلى ذلك, فإن المحكمة لم توضح ماهيَّة «الظروف القصوى» للدفاع عن النفس، ومن ثم تركت حكمها مفتوحاً للتأويل في الاستخدام الأول من عدمه من قبل صناع القرار في أوقات الأزمات, وفي هذا السياق سيكون من المتعذر في بيئة القرن الحادي والعشرين تقييم الظروف التي يصبح فيها ضبط النفس النووي على المحك. ولأغراض هذه الدراسة فإن مفهوم القوى النووية يقصد به (الدول الحائزة للأسلحة النووية) المعلنة والتي عرفتها المادة التاسعة من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٦٨بأنها «الدول التي صنعت أو فجرت سلاحاً نووياً أو جهازاً متفجراً آخر قبل الأول من كانون الثاني ١٩٦٧». ومن ثم, فإن هذا التعريف ينطبق فقط على الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، أما (إسرائيل، والهند، وباكستان، وكوريا الشمالية) فهي تعد (دول حائزة للأسلحة النووية) غير معلنة.

أهمية الدراسة :

تجاهلت الأدبيات النووية وإلى حد كبير تحليل عدم الاستخدام الأول للأسلحة النووية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية, بالرغم من محاولة بعض الدراسات لتقديم تفسيرات بمجموعتين من العوامل, والتي على ما يبدو أنها جنحت نحو الانتقائية التحليلية, حيث استندت الأولى إلى القيود العقلانية /المادية أو ما يعرف بمنطق العواقب, والذي تجلى في النقاش الأكاديمي بين المتفائلين المتشائمين حول تأثير انتشار الأسلحة النووية، إذ يميل المتفائلون من الواقعيين الدفاعيين إلى استحالة استخدام الأسلحة النووية اتساقاً مع نظرية الردع النووي, والتي تفترض العقلانية لدى الدول المسلحة نووياً جراء التدمير المؤكد المتبادل, فيما ركزت الثانية على القيود المعيارية /الاخلاقية والتي تعتمد منطق

الملاءمة وضبط النفس, لذلك تقدم دراستنا رؤية جديدة وفهماً أوسع لكيفية تصور القوى النووية في القرن الحادي والعشرين لمفهوم عدم الاستخدام الأول في وقت لا تزال تعمل على توسيع ترساناتها النووية في ظل عالم يزداد اضطراباً.

مشكلة الدراسة :

حاولت العديد من الدراسات إعادة تفسير منطق الحرب الباردة المتمثل في عدم الاستخدام الأول وتطبيقه على سياق البيئة النووية في القرن الحادي والعشرين, من خلال الادعاء بأن استخدام الأسلحة النووية يمكن منعه عن طريق التقيَد بمبدأ عدم الاستخدام الأول, في وقت تشتد فيه المنافسة بين القوى العظمى وتنمو فيه القدرات العسكرية للقوى النووية الناشئة، وأمام هذه المشكلة تثار التساؤلات الآتية:

- ما المنظور التاريخي والمفاهيمي لعدم الاستخدام الأول.
- ما طبيعة العلاقة بين الردع الموسع وعدم الاستخدام النووي الأول .
- ما الآفاق المستقبلية للتقيَد بعدم الاستخدام الأول للأسلحة النووية.

فرضية الدراسة :

بما أن مبدأ عدم الاستخدام الأول للأسلحة النووية لا يخضع لقاعدة حظر صارمة, فإن الدول الحائزة للأسلحة النووية ومع تَغيُّر البيئة الأمنية في القرن الحادي والعشرين, من المرجح أن تتبنى سياسة ردعية لا تقوم على عدم البدء باستخدام الأسلحة النووية فحسب, وإنما تتكيف لمواجهة خصم مستعد للتصعيد بالأسلحة النووية ولخوض حرب نووية محدودة .

منهجية الدراسة :

لدراسة المشكلة موضوع البحث وتحصيل أبعادها ولإثبات صحة الفرضية ، فقد اعتمدت الدراسة على منهجين أولهما,منهج التحليل الاستراتيجي, فطالما إنّ هذه الدراسة يغلب عليها الطابع العسكري لذلك تطلب تحليل العقائد النووية للدول المسلحة نووياً للوصول إلى نتائج دقيقة. وثانيهما,منهج الاستشراف المستقبلي الذي يسعى لرسم مجموعة من السيناريوهات المستقبلية من خلال تحليل العوامل المؤثرة في عملية التنبؤ للظاهرة موضوع الدراسة .

المبحث الأول
المنظور التاريخي والمفاهيمي
لعدم الاستخدام الأول للأسلحة النووية

إن مفهوم عدم الاستخدام الأول ظهر ابتداءً خلال الجهود المبذولة من قبل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية لتحويل قاعدة عدم الاستخدام غير الرسمية إلى قاعدة قانونية ملزمة, وهو ما اتضح في مفاوضات إبرام معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية عام ١٩٦٨, والمؤتمرات الاستعراضية التي أعقبتها, وكذلك الجهود الرامية إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية, بقصد إلزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الأطراف المتعاقدة, وللتأكيد على هذا الإلزام لعبت الدول غير الحائزة دوراً أساسياً في إحالة طلب فتوى الجمعية العامة إلى محكمة العدل الدولية حول مشروعية استخدام الأسلحة النووية عام ١٩٩٤, وهو ما يوحي بأن هناك توجهاً لإنشاء قاعدة قانونية تفرض على القوى النووية عدم الاستخدام الأول[١]. وبذلك يندرج ضمن هذا المبحث دراسة ما يلي:

المطلب الأول : الأسس التاريخية لعدم الاستخدام الأول

قبل إبرام معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية أصدرت بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية إعلانات أحادية الجانب تؤكد فيها التزامها بعدم الاستخدام الأول للأسلحة النووية, لكن ظل هدف التوصل إلى اتفاق ملزم أمراً بعيد المنال, في غضون ذلك أصدرت الجمعية العامة في تشرين الثاني ١٩٦١ قرارًا نص على أن «أي استخدام للأسلحة النووية سيكون انتهاكًا لميثاق الأمم المتحدة وجريمة حرب دولية», وهو ما دفع بوزير الخارجية الأمريكي آنذاك «دين راسك» لمعارضة الدعوة لعقد مؤتمر لصياغة معاهدة لحظر الاستخدام النووي الأول, وتقديم وعداً بأن» الولايات المتحدة يمكنها أن تقدم الضمانات الكاملة بعدم الاستخدام الأول, لكنها ستكون مستعدة لممارسة حقها في الدفاع عن النفس الفردي والجماعي», بعد ذلك كان للجهود التي بذلتها الدول غير الحائزة للأسلحة النووية تأثيراً على الاتحاد السوفيتي, لهذا قدم رئيس الوزراء السوفيتي «أليكسي كوسيغين» عرضاً في عام ١٩٦٦، لإدراج بنداً يمنع الاستخدام الأول ضد الدول غير الحائزة في معاهدة حظر الانتشار, إلا أن هذا الاقتراح لم يلق قبولاً جراء المعارضة الأمريكية له, وتأييد دول حركة عدم الانحياز لفكرة أن تقدم القوى النووية تعهدًا شاملاً بعدم استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة[٢].

وفي ظل تلك الظروف, ونظراً لدوافع تتعلق بجهود حظر الانتشار النووي – التي أسفرت عن معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٦٨ – بدأت الدول الحائزة للأسلحة النووية تتماشى مع فكرة احتمال تعديل سياساتها المتعلقة بالأسلحة النووية بعد

(1) T. V. Paul, The Tradition of Non-Use of Nuclear Weapons, Stanford University Press, California,2009, p.159.
(2) T. V. Paul, op.cit.,pp.162-161.

مطالبة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بضمانات نووية من الاستخدام المحتمل للأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها في مقابل التزامها بعدم تطوير أسلحة نووية , ووفق تلك الرؤية, وبناءً على المبادرة الأمريكية البريطانية السوفيتية، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٥٥ لعام ١٩٦٨ الذي نص على «أن المجلس سيتصرف على الفور وفقاً لالتزاماته بموجب الميثاق بتقديم المساعدة للدولة غير الحائزة للأسلحة النووية التي تقع ضحية العدوان بالأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها»[٣].

لذلك رحبت الدول غير الحائزة بهذه (الضمانات الأمنية الإيجابية)، بيد أنها أشارت بأن هذا الالتزام لا يرقى إلى مستوى التوقع واستمرت في التعبير عن الحاجة إلى (الضمانات الأمنية السلبية) – التزام قانوني من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية بعدم استخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة – وتحقيقا لهذه الغاية، قبلت الولايات المتحدة وحلفاؤها النوويون فرنسا وبريطانيا، بقيود محدودة على استخدام الأسلحة النووية ضد الدول الأطراف في معاهدات المناطق الخالية من الأسلحة النووية في منطقة أمريكا اللاتينية (معاهدة تلاتيلولكو), وجنوب المحيط الهادئ (معاهدة راروتونغا) , وأفريقيا(معاهدة بليندابا), أما الاتحاد السوفياتي فقد تعهد من جانب واحد في حزيران ١٩٨٢، بعدم اللجوء إلى الاستخدام الأول للأسلحة النووية , في حين أصدرت الصين – الدولة الخامسة لحائزة للأسلحة النووية المعلنة – بيانًا أكثر قطعية يتفق مع موقفها المسبق المتضمن , أنها ليست أول من يستخدم الأسلحة النووية في أي وقت وتحت أي ظرف من الظروف, والأهم من ذلك إن مفهوم عدم الاستخدام الأول قد أعيد تكراره في عام ١٩٩٥, خلال مؤتمر المراجعة والتمديد للدول الأطراف في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية, بهدف إقناع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بالموافقة على تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى, إذ إن تبني الاستخدام الأول للأسلحة النووية يمكن أن يؤدي إلى تدمير نظام حظر الانتشار النووي ويشجع على انتشار الأسلحة النووية إلى دول أخرى[٤].

المطلب الثاني: حول مفهوم عدم الاستخدام الأول

إن عدم الاستخدام الأول للأسلحة النووية ((No First Use يقصد به التزام من جانب دولة حائزة للأسلحة النووية بألا تكون أول من يستخدمها ضد الخصم, حيث تقتصر وظيفتها في المقام الأول على القيام بدور انتقامي وتحصر أغراضها بالردع وتقديم الضمانات الأمنية وليس القتال الحربي[٥]. وبذلك نشأ مبدأ غير مكتوب (يحرم)

(3) George Bunn and Roland M. Timerbaev,Security Assurances To Non-Nuclear-Weapon State, The Journal of Nonproliferation Review, Vol. 1, No.1, James Martin Center for Nonproliferation Studies, Washington D.C, Fall 1993,p.12.

(4) Harold A. Feiveson and Ernst Jan Hogendoorn, No First Use Of Nuclear Weapons, The Journal of Nonproliferation Review, Vol. 10, No. 2, James Martin Center for Nonproliferation Studies, Washington D.C, 2003,pp.92-91.

(5) Alexander Lanoszka and Thomas Leo Scherer, Nuclear Ambiguity No-First-Use And Crisis STabilityin Asymmetric Crises, The Journal of Nonproliferation Review, Vol. 24, No.4-3, James Martin Center for Nonproliferation Studies, Washington D.C, Winter 2017,p.345.

البدء باستخدام السلاح النووي, نظراً لكون الوظيفة المركزية للأسلحة النووية تكمن في الردع , ووفقًا لـ Nina Tannenwald ، فإن المحرمات النووية»Nuclear Taboo« من المنظور البنائي تشير إلى «حظر فعلي ضد الاستخدام الأول للأسلحة النووية, إذ إن المحرمات ليست سلوك (عدم الاستخدام) بحد ذاته بل هي الاعتقاد المعياري حول السلوك « أي بمعنى أصبح من المتعذر على صناع القرار النووي كسر المحرمات النووية[٦].

وحتى تتضح الرؤية أكثر وبالاعتماد على الأدبيات الأنثروبولوجية والاجتماعية يجادل نهج تانينوالد البنائي بأن «المحرمات النووية» أصبحت قاعدة لـ(عدم الاستخدام الأول للأسلحة النووية) منذ نهاية الحرب العالمية الثانية, ومما شجع على هذا التقيَد بعدم الاستخدام منذ عام ١٩٤٥, هو الخشية من وضع تندفع فيه الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الشعور بحرية الاستخدام ضد الدول الأخرى, فضلاً عن المخاوف بشأن تقويض هذه القاعدة في حالة الانتشار الأفقي للأسلحة النووية, الأمر الذي ساعد في تفسير آثارها التنظيمية فعلى غرار حظر إجراء التجارب النووية، أصبحت قاعدة (عدم الاستخدام الأول) معياراً مهمّاً حتى في حالة غياب معاهدة عالمية تحظر الاستخدام الأول للأسلحة النووية[٧].

وبناءً على تلك المعطيات يجادل مؤيدو عدم الاستخدام الأول إن تبني هذا النهج من شأنه أن يقلل مخاطر سوء التقدير في الأزمات بتبني مواقف نووية أقل تصعيداً من خلال إزالة التهديدات بتوجيه ضربة نووية أولى, وأنواع أخرى من استراتيجيات القتال الحربي المزعزعة للاستقرار, ولذلك يشدد هذا المنظور على قيمة (عدم الاستخدام المسبق) لتفادي التصعيد النووي من قبل الخصم, من خلال ضبط النفس عند الإنذار للأنظمة المنشورة لتعزيز الاستقرار الاستراتيجي, وهيكلة القوات النووية العملياتية بطريقة تجعلها غير مناسبة لمهام أخرى غير الردع مما يحد من خطر الاستخدام العرضي أو غير المصرح به[٨].

وبناءً على ما تقدم يمكن القول إن نشوء مبدأ عدم الاستخدام واستمراره لأكثر من نصف قرن يعود إلى حقيقة القوة التدميرية المروعة للأسلحة النووية, لدرجة فندت مقولة (كلاوزفيتز) بأن الحرب هي استمرار للسياسة بوسائل أخرى, وفي هذا الصدد يبدو أن قادة الدول الحائزة للأسلحة النووية أيقنوا بأن نصراً عسكرياً يعقب هجوماً نووياً قد لا يكون مستحقاً إذا كان ينطوي على تدمير شامل للخصم, لهذا ظهر مفهوم عدم الاستخدام الأول بشكل معقول بعد إدراك القوى النووية أن هناك حدودًا صارمة لما يمكن تحقيقه باستخدام السلاح النووي فعلياً.

(6) Mario E. Carranza, Deterrence or Taboo Explaining The Non-Use of Nuclear Weapons During The Indo-Pakistani Post Tests Nuclear Crises, The Journal of Contemporary Security Policy,Vol.39, No.3, Faculty of Arts and Social Sciences , Maastricht University, 2018,p.442.

(7) Ibid.,p.443.

(8) Nina Tannenwald, It's Time for a U.S. No First Use Nuclear Policy, Texas National Security Review, Vol. 2, No. 3, The University of Texas, Texas,May 2019,p.135.

المبحث الثاني
الردع الموسع وإشكالية عدم الاستخدام النووي الأول

يعني الردع النووي بمفهومه العام, توفر القدرة على إرغام الخصم بعدم استخدام قوته العسكرية, إما عن طريق التهديد بالانتقام أو عن طريق إحباط الأهداف التي يتوخاها الخصم, من خلال التهديد بتكبده تكاليف باهظة تفوق المكاسب التي يتوقعها من الإقدام على الهجوم(٩). وفي هذا السياق فإن مفهوم «الردع الموسع» أو»المظلة النووية» يقصد به أن تقوم الدولة الرادعة بردع الهجمات عن حلفائها من خلال التهديد بالرد بأسلحتها النووية, وهنا لا بد من بيان أن هناك نمطين للردع الموسع(١٠):

الأول يردع الهجمات النووية من خلال أعلن الدولة الرادعة أن أي هجوم نووي على حلفائها يعد هجوماً على أراضيها, ومن ثم ، فإن هذا الالتزام لن يقوض بأي شكل من الأشكال بعدم الاستخدام الأول, لأن الدولة الرادعة لن تستخدم أسلحتها النووية إلا بعد أن يستخدم الخصم أسلحته النووية فعلاً .

الثاني يردع الهجمات غير النووية أو التقليدية, بالتهديد بالرد بالأسلحة النووية وهذا النمط من الردع الموسع أقل مصداقية, لأن الخصم إذا ما كان مسلحاً نووياً فإن الدولة الرادعة قد تهدد ببدء حرب نووية, وهو ما أكدته تجربة الحرب الباردة، فعلى سبيل المثال، طرح الرئيس الفرنسي «شارل ديغول» في عام ١٩٦١ سؤالاً حول «ما إذا كانت الولايات المتحدة مستعدة لمقايضة نيويورك بباريس» أي بمعنى,هل ستقبل بالانتقام النووي على أراضيها لحماية حلفائها, ولهذا السبب كان على الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي أن يذهبا إلى أعلى درجات التصعيد لردع الاتحاد السوفيتي عن غزو أوروبا الغربية(١١).

في هذا الإطار وتوضيحاً لما سبق ينبغي القول أن الردع الموسع وعدم الاستخدام الأول على علاقة متناقضة, لأن الردع النووي وبحكم تعريفه يقوض قاعدة عدم الاستخدام لأن تهديدات الردع النووي لا تكون فعالة إلا إذا كانت ذات مصداقية, وهو ما فرض على القوى النووية أن تكون مستعدة لاستخدام أسلحتها النووية فعلياً, لذلك كان يتطلب من الولايات المتحدة خلال الحرب الباردة أن تقنع خصمها بجدية استخدامها لأسلحتها النووية(١٢). وبهذا المعنى فإن الردع الموسع المستند إلى خيار الاستخدام الأول يمكن أن يبدو أكثر مصداقية, إذا بدت الدولة الرادعة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بحلفائها وعلى استعداد

(9) Viljar Veebel, NATO Options and Dilemmas For Deterring Russia in The Baltic States,The Journal of Defence Studies,Vol.18,No.2,British Command and Staff College, London, 2018, pp.-230 231.

(10) Steve Fetter and Jon Wolfsthal, No First Use and Credible Deterrence ,The Journal for Peace and Nuclear Disarmament, Vol.1, No.1, The Research Center for Nuclear Weapons Abolition, Nagasaki University, Nagasaki, 2018, p.108.

(11) Michal Onderco and Michal Smetana, German Views on US Nuclear Weapons in Europe Public and elite Perspectives, The Journal of European Security, Vol.30, No.4, Routledge Taylor Francis Group,London, 2021,p.634.

(12) Mario E. Carranza, op.cit.,p.444.

للذود عنهم من خلال «الاستخدام الأول», لذلك سيكون عليها أن تتأهب لهذا الاحتمال فقد تضطر إلى القتال بالأسلحة النووية وقد تكون هي من يشرع في استخدامها(١٣). وتأسيساً على ذلك فان المسائل الحاسمة المتمثلة في التصعيد من مستويات القوة التقليدية إلى مستويات القوة النووية من المرجح أن تنشأ في مسرحين للعمليات , وهو ما يدعونا لدراسة الآتي:

المطلب الأول : الردع الموسع وموقف عدم الاستخدام الأول في المسرح الأوروبي

اعتمدت الولايات المتحدة مبكراً موقف «الاستخدام الأول « في ظل الحرب الباردة لموازنة التفوق التقليدي السوفيتي في المسرح الأوروبي سيما بعد أزمة برلين عام ١٩٤٨, التي أثبتت أن الاتحاد السوفيتي عدواني وأن الولايات المتحدة لن تتمكن من إيقافه بالوسائل التقليدية وحدها, لهذا مع تحقيق الاتحاد السوفيتي للتكافؤ النووي فإن ذلك لم يؤدي بالولايات المتحدة إلى التخلي عن هذه السياسة بل أندفعت للتعجيل في تطوير وإنتاج ونشر مجموعة واسعة من الأسلحة النووية للحفاظ على مصداقية التهديدات الأمريكية بالشروع في استخدام أسلحتها النووية(١٤).

وبناءً على ذلك ارتكزت استراتيجية الردع لحلف شمال الأطلسي بشكل حاسم على رغبة الولايات المتحدة في استخدام قوتها العسكرية التقليدية والنووية للدفاع عن أوروبا الغربية, ومن هنا فإن قدرة الحلف على ردع العدوان السوفيتي قامت على إقناع السوفيت بأنهم إذا ما شنوا هجومًا تقليدياً ضد دول أوروبا الغربية أو باقي دول الحلف، فعليهم أن يحسبوا ليقين الرد التقليدي من جانب الولايات المتحدة وعدم استبعاد الرد النووي , لذلك فإن استراتيجية «الاستجابة المرنة» التي اعتمدها الحلف استندت أساساً على استعداد الولايات المتحدة لاستخدام أسلحتها النووية أولاً إذا لزم الأمر , وتبعاً لذلك ارتبطت مسألة الاستخدام النووي من الناحية العملية بمسألة توسيع قوة الردع النووي الأمريكي لحماية أوروبا الغربية عن طريق اقتران القوات التقليدية للحلف بالقوة النووية الاستراتيجية الأمريكية تحت ما يسمى بـ (المظلة النووية)(١٥).

في ظل هذه الظروف ومع انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ حظي مفهوم «عدم الاستخدام الأول», باهتمام متجدد في النقاش الدائر حول احتمالية تغيير الاستراتيجية النووية لحلف شمال الأطلسي نحو عدم الاستخدام الأول, وهو ما أثار جدلاً حول فعالية ومصداقية الحلف في الدفاع عن أوروبا وتأثير ذلك على العلاقات السياسية داخل الحلف, لذلك فإن المناقشات تركزت حول جدوى قيام الحلف بإنشاء خيارات دفاعية تقليدية قابلة للتطبيق, ويبدو أن هذا الافتراض كان مشكوك فيه وقد طرح تساؤلاً, كيف سيبرهن الحلف على عزيمته ؟ أليس من الممكن أن تؤدي هذه السياسة إلى الجمود

(13) Cui Liru, The Problem of the Nuclear First-Use Option, in Book : Arms Control and Disarmament 50 Years of Experience in Nuclear Education, Palgrave Macmillan press, London, 2018, p.165.

(14) John P. Holdre, The Overwhelming Case For No First Use, Bulletin of The Atomic Scientists, Vol. 76, No. 1, Science and Security Board, Chicago ,2020, p.3.

(15) A.J.C. Edwards, Nuclear Weapons the Balance of Terror the Quest for Peace, Palgrave Macmillan press, London, 1986, pp.130-129.

والتردد بدلاً من الثبات والتماسك؟[١٦]. لذلك شعرت تركيا والأعضاء الجدد في الحلف بالقلق من أي تغيير في عقيدة الحلف وهو ما يعني باعتقادهم تراجعاً أمريكياً للالتزام بالدفاع المشترك, وعلى هذا فقد تم الحفاظ على السياسة النووية المعلنة للولايات المتحدة فيما يتصل بخيارات الاستخدام الأول بشأن الردع الموسع, وهو ما تأكد رسميًا من خلال «المفهوم الاستراتيجي الجديد» للحلف الذي تبناه عام ١٩٩٩, والذي استمر في الاحتفاظ بالأسلحة النووية لضمان الردع الموثوق به ولتوفير مجموعة واسعة من خيارات الاستجابة بمزيج مناسب من القوات النووية والتقليدية المتمركزة في أوروبا[١٧].

والواقع أن ما أثار قلق دول الحلف هو بروز الخطاب الروسي الجديد للاستخدام النووي جراء شعور روسيا بتحول ميزان القوى لصالح الغرب ففي البداية تنصلت عام ١٩٩٣ عن السياسة السوفيتية المعلنة بعدم الاستخدام الأول مشيرةً إلى أن التوازن العسكري التقليدي في أوروبا قد تحول بشكل كبير لصالح الناتو[١٨]. ومن ثم تحدثت صراحة إدراكاً منها بتلك المِحنَة عن وضع الأسلحة النووية في حالة تأهب خلال عملية القرم عام ٢٠١٤، ونشر صواريخ نووية في كالينينغراد عام ٢٠١٥، لا بل إنها وجهت تهديدات نووية ضد الدول الأعضاء في الحلف سيما بعد اندلاع الحرب مع أوكرانيا في أواخر شباط ٢٠٢٢, وعلى ما يبدو أن تلك المواقف تدفع المرء لتدبَّر ما ذكره وزير الخارجية الروسي السابق «إيغور إيفانوف» في آذار ٢٠١٦ بالقول « إن خطر المواجهة النووية في أوروبا أعلى مما كان عليه في ثمانينيات القرن الماضي «[١٩].

المطلب الثاني : الردع الموسع وموقف عدم الاستخدام الأول في المسرح الآسيوي

إن التزامات «الردع الموسع» الأمريكية تجاه الحلفاء الرئيسيين الذين يواجهون خصوماً نوويين لاتزال تشكل أولوية أمنية أمريكية وأداة لمنع انتشار الأسلحة النووية, والحال هذا ينطبق على منطقة شرق آسيا، حيث يتأثر الأمن الياباني والكوري الجنوبي بتصوراتهما لموثوقية الضمانات النووية الأمريكية حيال مختلف التهديدات بما في ذلك التهديد الكوري الشمالي، وبالنسبة لليابان فقد لخص رئيس الوزراء الياباني الأسبق «موريهيرو هوسوكاوا» في عام ١٩٩٨ طبيعة حساباتها الاستراتيجية بالقول «إن من

(١٦) تستند عقيدة الناتو بشأن استخدام الأسلحة النووية إلى استراتيجية الاستجابة المرنة على النحو المنصوص عليه في وثيقة الناتو MC ٣/١٤ لعام ١٩٦٧ والتي تشمل المهام الثلاثية للدفاع المباشر والتصعيد المتعمد والاستجابة النووية العامة, وهي مقيدة بالمبادئ التوجيهية لعام ١٩٦٢، والمبادئ التوجيهية المتعلقة بإجراءات التشاور لعام ١٩٦٩،والمبادئ التوجيهية للاستخدام التكتيكي الأولي لعام ١٩٧٠،والمبادئ التوجيهية المتعلقة بـ (ذخائر التدمير الذري) ADM لعام ١٩٧٠،والمبادئ التوجيهية لعام ١٩٧٢ المتعلقة بالضربات النووية المسرحية. انظر :

Johan Jørgen Hols, Strategic Analysis and the Management of Power, Palgrave Macmillan press, London, 1996, pp.192-189.

(17) Scott D. Sagan, The Case for No First Use, The Journal of Survival, Vol.51, No.3, The International Institute for Strategic Studies, London, June –July 2009, p.168.

(18) John P. Holdre, op.cit.,p.4.

(19) Nina Tannenwald, How Strong is The Nuclear Taboo Today, The Washington Quarterly, Vol. 41, No.3, The Elliott School of International Affairs, Washington DC, 2018,pp.98-97.

مصلحة الولايات المتحدة الحفاظ على تحالفها مع اليابان والاستمرار في توفير مظلتها النووية لها طالما أنها لا ترغب في انسحابها من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية والشروع في تطوير رادعها النووي»[٢٠].

حيث تعول اليابان كثيراً على مصداقية الضمانات الأمنية الأمريكية بموجب معاهدة «التعاون والأمن المتبادل» لعام ١٩٥٤, بيد أن التحديات الجيوسياسية الجديدة في شرق آسيا –ما بعد الحرب الباردة – قد أثارت قلق اليابان جراء صعود الصين وحيازة كوريا الشمالية للأسلحة النووية ومن ثم فإن اليابان تعتقد أن بنيه الردع الحالية غير كافيه لحمايتها على المديين المتوسط والبعيد[٢١]. وبناءً على ذلك عارضت اليابان مبدأ «عدم الاستخدام الأول» انطلاقاً من أن الإبقاء على خيار «الاستخدام الأول» يوفر قدراً من الردع ضد الهجمات التقليدية, وفي خضم ذلك قد يثار التساؤل: حول مدى مصداقية ضمانات الردع الموسع الأمريكي سيما وإن الإجراءات الرامية إلى زيادة مصداقية التهديدات النووية لها عواقب كزيادة احتمال نشوب الحرب النووية[٢٢]. وللإجابة على ذلك ترى اليابان أن على الولايات المتحدة أن تكون مستعدة للتهديد بالاستخدام الأول لأسلحتها النووية، لتوفير رادع أكثر مصداقية ضد الهجمات غير النووية, وبناءً على ذلك رحبت اليابان بمراجعة الوضع النووي(NPR) لعام ٢٠١٨, والتي فتحت الباب أمام استخدام الأسلحة النووية ليس فقط ضد الهجمات النووية التي تتعرض لها الولايات المتحدة وحلفائها وشركائها، ولكن أيضا ضد «الهجمات الاستراتيجية غير النووية الكبرى»، والتي فسرت على أنها لا تشمل الهجمات بأسلحة الدمار الشامل الأخرى الكيميائية والبيولوجية فحسب، ولكن أيضًا التهديدات الناشئة حديثاً مثل الهجمات السيبرانية[٢٣].

ومن زاوية أخرى لايزال الردع الموسع ركيزة أساسية للتحالف الأمني بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية منذ نهاية الحرب الكورية, حيث شكلت معاهدة الدفاع المشترك لعام ١٩٥٣ أساساً للالتزام الأمريكي حيال كوريا الجنوبية والذي تعزز بنشر الولايات المتحدة أسلحة نووية تكتيكية على أراضيها, والتي كانت جزءاً من مبادرة الرئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور «النظرة الجديدة» لعام ١٩٥٣, وعقيدة «الانتقام الشامل» التي أعلنها وزير خارجيته «جون فوستر دالاس» في مطلع عام ١٩٥٤, حيث سعت الولايات المتحدة إلى ممارسة تفوقها النووي لردع التهديدات النووية والتقليدية من القوى الشيوعية كالاتحاد السوفيتي والصين[٢٤]. ونتيجة تلك العوامل ظلت كوريا الجنوبية– وعلى عكس اليابان

(20) Scott D. Sagan, op.cit.,p.167.

(21) Michael Markey, Extended Deterrence and Japan how Much is Enough, Lawrence Livermore National Laboratory LLNL-MI2015 ,682364-, pp.3-1.

(22) Steve Fetter and Jon Wolfsthal, op.cit.,p.110.

(23) Nobuyasu Abe, No First Use How to Overcome Japan's Great Divide,The Journal for Peace and Nuclear Disarmament, Vol.1, No.1, The Research Center for Nuclear Weapons Abolition, Nagasaki University, Nagasaki, 2018, p.146.

(٢٤) وفقا للمادتين الثانية والثالثة من المعاهدة، فإن الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية «ستتشاوران معاً « و»تحافظان على الوسائل المناسبة لردع الهجومات المسلحة»و»تعملان على مواجهة الأخطار المشتركة»عندما تتعرض أراضي أي من الطرفين لهجوم مسلح. انظر :

Se Young Jang, The Evolution of US Extended Deterrence andSouth Korea's Nuclear=

والفلبين اللتين سحبت منهما الأسلحة النووية الأمريكية في السبعينيات– قاعدة متقدمة للأسلحة النووية الأمريكية حتى نهاية الحرب الباردة عندما تم سحبها في عام ١٩٩١ , كجزء من الجهود الأمريكية لإقناع كوريا الشمالية بالسماح لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدخول منشآتها النووية[٢٥].

ومن المفارقات أن كوريا الجنوبية كانت مترددة إزاء الإفراط في الاعتماد الأمني على الولايات المتحدة, وهو ما دفعها للتساؤل عما إذا طلبت الولايات المتحدة من حلفاءها الكوريين الجنوبيين بأن يكونوا أكثر اعتماداً على أنفسهم في المسائل الدفاعية، فما هي الخيارات المتاحة أمامهم؟ والواقع أن القدرات العسكرية المتزايدة لكوريا الجنوبية في مواجهة كوريا الشمالية وفرت جواباً مُقنعاً وأساساً لوضع تصور جديد للعلاقة طرح في منتصف عام ٢٠٠٠, تضمن خفض الوجود العسكري الأمريكي في شبه الجزيرة الكورية, وتسليم المسؤوليات الرئيسية عن الردع الموسع إلى كوريا الجنوبية من خلال هيكل قيادة مشترك في زمن الحرب تقدم فيه الولايات المتحدة الدعم الجوي والاستخباراتي للعمليات التي تقودها كوريا الجنوبية, واعتماد سياسة إعلانية للأسلحة النووية بدون استخدام أول[٢٦]. وعلى الرغم من ذلك يبدو أن الحيازة النووية الكورية الشمالية قد فاقمت الشواغل الأمنية لكوريا الجنوبية لأن احتمالات الحرب وحتى الاستخدام النووي آخذة في الازدياد, لذلك فإن تبني خيار عدم الاستخدام الأول قد يعني فقدان الثقة بالولايات المتحدة كضامن أمني، وإدراكاً منها لهذه العواقب اندفعت الأخيرة لتعزيز الردع والضمانات الموسعة لكوريا الجنوبية –بثلاث وثائق صدرت عام ٢٠١٠ هي مراجعة الدفاع (QDR)، ومراجعة الدفاع الصاروخي الباليستي(BMDR)، ومراجعة الوضع النووي (NPR)– لتأكيد مصداقية أنها لا تزال تولي دوراً حاسماً للأسلحة النووية لردع الاستخدام النووي والهجمات غير النووية ضد الولايات المتحدة وحلفائها[٢٧].

واستخلاصاً لما سبق يمكن القول, أن التزامات الردع الموسع والقائمة على الاستخدام الأول للأسلحة النووية شكلت ركيزة أساسية للضمانات الأمنية الأمريكية حيال حلفائها في الحرب الباردة,لكن مع انهيار الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٩١, برزت دعوات لحصر استخدام الأسلحة النووية بأغراض الردع وتبني مفهوم عدم الاستخدام الأول, بيد أن تغير البيئة الأمنية في القرن الحادي والعشرين بظهور نظام نووي متعدد الأقطاب

=Ambitions,The Journal of Strategic Studies ,Vol. 39, Nos.4,Routledge Taylor Francis Group,London, 2019,p.505.

(25) Lami Kim, South Korea's Nuclear Hedging, The Washington Quarterly, Vol. 41, No.1, The Elliott School of International Affairs, Washington DC, Spring 2018,p.122.

(26) Scott A. Snyder, South Korea at The Crossroads, Columbia University Press , New York,2018, p.209.

ذكرت تقارير أن الرئيس باراك أوباما كان يولي اهتماماً جاداً لعدم الاستخدام الأول لتعزيز رؤيته التي أعلنها في براغ في نيسان ٢٠٠٩، للحد من دور الأسلحة النووية في الشؤون الدولية, وهو ما أكده نائب الرئيس آنذاك «جو بايدن» في خطابه الأخير عن الأمن القومي بالقول « إن من الصعب تصور سيناريو يكون الاستخدام الأول للأسلحة النووية فيه ضروريا أو منطقيا من قبل الولايات المتحدة « . انظر : **John P. Holdre, op.cit.,p.4.**

(27) David Santoro and John K. Warden, The Washington Quarterly, Vol. 38, No.1, The Elliott School of International Affairs, Washington DC, Spring 2015,pp.152- 150.

أكثر تعقيداً, ساهم في تكثيف شكوك الحلفاء حول صلابة الالتزامات الأمنية الأمريكية, الأمر الذي استدعى التأكيد مرة أخرى على أهمية الردع الموسع وإمكانية الاستخدام الأول في الميدانين الأوروبي والآسيوي .

المبحث الثالث
القوى النووية وآفاق التقيّد بعدم الاستخدام الأول للأسلحة النووية

شهد مطلع القرن الحادي والعشرين تسارعاً وتقارباً غير مسبوقين للأزمات العالمية[٢٨], وتصاعداً في التوترات الجيوسياسية والمنافسة الأمنية, في ظل عالم نووي متعدد الأقطاب يختلف اختلافاً جوهرياً عن عالم القطبية الثنائية خلال الحرب الباردة, لذا فأن من المرجح أن تتحدى هذه التعددية – والمقترنة بثنائيات نووية متصارعة– العديد من القيود النووية والتي من ضمنها عدم الاستخدام الأول للأسلحة النووية[٢٩]. فقد تؤدي عوامل التصعيد الجديدة لا سيما في ظل عدم اليقين بين القوى المسلحة نووياً إلى المخاطرة بتحفيز المواجهة النووية, لهذا جرى التركيز وبشكل واسع على مفهوم «الحرب النووية المُحفّزة «Catalytic Nuclear War» إذ إنه من المحتمل أن تؤدي مبادرة طرف ثالث إلى إطلاق تبادل نووي واسع النطاق بين خصمين مسلحين نووياً, فعلى سبيل المثال، إذا ما بدأ الفاعل المحفز (الطرف الثالث) (هجوماً وهمياً) نتج عنه تأثير هجوم وشيك على أحد الخصمين الأمر الذي قد يعجل بآثاره تفاعل متسلسل من الانتقام والانتقام المضاد, لأن العقائد العسكرية للقوى النووية لا بد أن تنتهج سياسة انتقامية لضمان الموقف الرادع, ومن شأن هذا الوضع أن يتفاقم جراء وجود أعداد متزايدة من الدول الحائزة للأسلحة النووية ذات المواقف الانتقامية والردعية المتباينة وربما المتضاربة[٣٠]. في الواقع أن تجلي التعددية القطبية النووية في العصر النووي الثاني قد ساهم في خلق مسارات تصعيد متعددة قد تهدد بتقويض مبدأ عدم الاستخدام الأول , وهو ما يدفعنا إلى التحليل وفقاً لما يلي :

المطلب الأول: العقائد النووية للقوى المسلحة نووياً والتأهب للتصعيد النووي

يعرف التصعيد النووي بأنه «تفاقم المواجهة العسكرية وتطورها التدريجي إلى مستوى الحرب النووية» , ويشمل هذا التعريف نمطي التصعيد «الرأسي» و»الأفقي»: حيث يشير الأول إلى التوسع في استخدام الأسلحة والقوات داخل منطقة الصراع ،مثل الانتقال من الأسلحة التقليدية إلى الأسلحة النووية غير الاستراتيجية أو الاستراتيجية,أما

---

(28) Nafeez Mosaddeq Ahmed, The international Relations of Crisis And The Crisis of International Relations From The Securitisation of Scarcity To The Militarisation of Society, The Journal of Global Change Peace and Security, Vol.23, No.3, La Trobe University, Victoria, October 2011, p.355.

(٢٩) من بين الثنائيات النووية المتصارعة (الهند وباكستان ،الهند والصين ،الولايات المتحدة وروسيا ، الولايات المتحدة وكوريا الشمالية ، الولايات المتحدة والصين) . انظر :

James Johnson, Deterrence in The Age of Artificial Intelligence Autonomy A Paradigm Shift In Nuclear Deterrence Theory And Practice, The Journal of Defense and Security Analysis, Vol.36, No.4, Routledge Taylor Francis Group,London, 2020, p.433.

(٣٠) خلال الخمسينيات وأوائل الستينيات من القرن المنصرم, تركزت فكرة «الحرب النووية المُحفّزة» على احتمال أن تؤدي قوة نووية صغرى عمدًا إلى تبادل نووي واسع النطاق بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي .انظر:

James Johnson, Catalytic Nuclear War in The Age of Artificial Intelligence and Autonomy: Emerging Military Technology and Escalation Risk Between Nuclear Armed States,The Journal of Strategic Studies ,Vol. 44, Nos.4,Routledge Taylor Francis Group,London, 2021,p.1.

الأخير فيشير إلى الامتداد الجغرافي لحدود العمليات خارج منطقة الصراع المباشر(٣١). والواقع أن احتمالية التصعيد النووي تبقى موجودة في أي أزمة أو حرب محدودة, فلا يمكن للدول أن تهدد بمصداقية على شن هجوم نووي واسع النطاق ما لم تكن قادرة على ذلك فعلاً ، لجعل التكلفة التي يتحملها الخصم خلال الصراع تفوق أي مكاسب ممكنة إذا ما أقدم على الهجوم(٣٢). وعلى ذلك أبقت العقائد والاستراتيجيات للقوى النووية خيار الاستخدام النووي مفتوحًا, بيد أن توسيع الاستخدام المحتمل لأغراض تتجاوز الردع في حقبة ما بعد الحرب الباردة قد طغى على تصورات المخططين العسكريين, حيث لم يعد الردع هو الاعتبار الوحيد للتهديد بالانتقام النووي فقد لاحت مجموعة واسعة من الاستخدامات للأسلحة النووية(٣٣). ولعل من اهمها التأهب «للاستخدام الهجومي» بجعلها أداة للقتال وليس مجرد وسيلة للردع, لذلك إذا ما وضعنا العقائد النووية للدول الحائزة على سلم التصعيد النووي للمواقف الأكثر هجومية(٣٤), من المرجح أنها ستكون كما يلي:

أولاً : العقيدة النووية الأمريكية

تشير العقيدة النووية إلى السياسات (الإعلانية والتوظيفية) التي توجه استخدام الأسلحة النووية للدولة(٣٥). وفي هذا السياق عدلت الولايات المتحدة عقيدتها النووية بعد نهاية الحرب الباردة للحد من دور الأسلحة النووية في الأمن القومي(٣٦). لكنها عارضت الدعوة لاعتماد مبدأ «عدم الاستخدام الأول» لاعتبارات تتعلق بالردع الموسع, ونتيجة تلك العوامل جاءت مراجعة الوضع النووي NPR)) لعام ٢٠١٠, لتؤكد أن استخدام الأسلحة النووية الأمريكية لن يكون إلا في «الظروف القصوى»، عندما تتعرض المصالح الحيوية للولايات المتحدة وحلفائها للخطر, وبعبارة أدق, فإن للولايات المتحدة رفضت تبني عدم الاستخدام النووي الأول بالإحجام عن قبول إن «الغرض الوحيد» لأسلحتها النووية

(31) Katarzyna Zysk, Escalation and Nuclear Weapons in Russia's Military Strategy ,The RUSI Journal, Vol. 163, No. 2, Royal United Services Institute for Defence and Security Studies (RUSI) , London , 2018, p.3.

(32) Robert Powell, Nuclear Deterrence Theory Nuclear Proliferation and Defense National Missile ,The Journal of International Security, Vol.27, No.4, Belfer Center for Science and International Affairs, Harvard University ,Spring 2003, p.89.

(33) T. V. Paul, op.cit.,p.8.

(٣٤) سيستثني التحليل كل من (بريطانيا وفرنسا) نظراً لقوتهما النووية الفعلية ووضعهما الجيوستراتيجي وكونهما دولتين عضوتين في حلف شمال الأطلسي، وكذلك (إسرائيل) التي تلتزم الغموض النووي لذلك فإن إي مناقشة حول عقيدتها النووية ستكون تخمينية وغير موضوعية, وكذلك (كوريا الشمالية) التي لم تعلن قط عن عقيدتها النووية إلى الآن .انظر :

Petr Topychkanov, Taking Forward The Dialogue on Nuclear Risk Reduction, The Journal for Peace and Nuclear Disarmament, Vol.4, No.S1, The Research Center for Nuclear Weapons Abolition, Nagasaki University, Nagasaki, 2021, pp.159-158.

Anastasia Barannikova, New Weapons Systems and Peculiar Features of North Korean Nuclear Doctrine, The Korean Journal of Defense Analysis, Vol. 33, No. 2, Korea Institute for Defense Analyses, Seoul , June 2021, p.205.

(35) Michael Tkacik, India Nuclear Weapons No First Use or No Full Disclosure, The Journal of Defence Studies,Vol.17,No.1,British Command and Staff College, London, 2017, p.100.

(36) Christoph Bluth ,Toward Nuclear Superiority U.S. Strategic Nuclear Power in The Twenty-First Century, The Korean Journal of Defense Analysis, Vol. 20, No. 2, Korea Institute for Defense Analyses, Seoul , June 2008 ,pp.130-129.

هو ردع الهجمات النووية[٣٧]. وبالتوازي مع ذلك أعادت وثيقة مراجعة الوضع النووي لعام ٢٠١٨ تكرار المبادئ الواردة في وثيقة عام ٢٠١٠, لذلك رفضت «عدم الاستخدام الأول» وسياسة «الغرض الوحيد», وخلصت المراجعة إلى أن الأسلحة النووية تساهم في «ردع الهجمات النووية والتقليدية فضلاً عن الكيميائية والبيولوجية» والتي يمكن أن تخلق «الظروف القصوى» للاستخدام النووي[٣٨]. وفي مثل هذا السيناريو، يجادل البعض أن التعهد «بعدم الاستخدام الأول» لن يقوض الردع النووي فحسب، بل قد يزيد أيضاً من خطر تصعيد الحرب التقليدية إلى المستوى النووي, إذ إن إزالة التهديد بالتصعيد النووي يمكن أن يشجع دولاً مثل روسيا أو الصين أو كوريا الشمالية ، على تحدي الولايات المتحدة وحلفائها, وعليه فإن غياب التعهد «بعدم الاستخدام الأول» لا يتعلق بالحاجة المتصورة إلى استخدام هذه الأسلحة أولاً في الصراع بقدر ما يتعلق بالرأي القائل بأن التهديد بالتصعيد النووي لا يزال يشكل رادعاً للحرب التقليدية الواسعة النطاق واستخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية[٣٩]. من خلال حرمان الخصوم ميزة القدرة على استخدام أسلحة الدمار الشامل دون المخاطرة بالرد النووي الأمريكي, وبالنَّظر لتوافر الخيارات الانتقامية التقليدية فإن هذه السياسة الإعلانية لا تلزم الولايات المتحدة باستخدام الأسلحة النووية بل تترك الخيار مفتوحاً, وعلى ذلك فإن هذه العقيدة تعني ضمناً بأنه إذا كانت القوات الأمريكية على وشك الانهيار أمام القوات التقليدية للخصم في بعض المسارح، فإن الولايات المتحدة إما أن تحاول تعزيز هذه القوات أو التهديد بإمكانية الرد النووي[٤٠]. وبناءً على ذلك فإن العقيدة النووية الأمريكية الواردة في وثيقة(NPR) لعام ٢٠١٨, تثير بتقديرنا العديد من القضايا أهمها[٤١]:

١. إن حلف شمال الأطلسي لا يزال يترك الباب مفتوحاً أمام إمكانية أن تبدأ الولايات المتحدة الاستخدام النووي لمنع اجتياح أوروبا الغربية, ويتعين على المسار الحالي للأحداث أن يتغير بظهور التهديد العسكري الروسي التقليدي

(٣٧) لمواجهة معضلة خرق الضمانات الأمنية السلبية التي تعهدت بها الولايات المتحدة للدول غير الحائزة لأسلحة نووية الأطراف في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٦٨, قصرت المراجعة الاستخدام الأول على الدول المسلحة نووياً والدول التي لم تمتثل لالتزامات حظر الانتشار النووي، والواقع إذا ما أمعنا النظر في مصداقية هذه الضمانات نجد أن الولايات المتحدة لم تتواني عن التلويح بإمكانية الاستخدام النووي ضد الدول غير الحائزة لأسلحة نووية, فعلى سبيل المثال, في حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، هددت إدارة الرئيس (جورج بوش الأب) بالاستخدام النووي ضد العراق لردعه عن استخدام أسلحة الدمار الشامل, وبالمثل أطلق مسؤولي إدارة الرئيس(بوش الابن) تهديدات مبطنة بالاستخدام النووي خلال حرب احتلال العراق عام ٢٠٠٣.انظر :

Brad Roberts, Debating Nuclear No First Use Again, The Journal of Survival, Vol.61, No.3, The International Institute for Strategic Studies (IISS), London, June –July 2019, pp.44-43.

(38) Heather Williams, Strategic Stability Uncertainty and the Future of Arms Control, The Journal of Survival, Vol.60, No.2, The International Institute for Strategic Studies (IISS), London, April–May 2018, pp.47-46.

(٣٩) لم تتخذ إدارة الرئيس «جو بايدن» القرار بمراجعة أو تغيير السياسة النووية الأمريكية الحالية . انظر :

Amy F. Woolf, U.S.Nuclear Weapons Policy Considering No First Use ,CRS Report, No. IN10553, Congressional Research Service, Washington DC, April 2021, p.2.

(40) David Gompert (et al), Nuclear First Use Revisited,The Journal of Survival, Vol.37, No.3, The International Institute for Strategic Studies (IISS), London, Autumn 1995, p.36.

(41) Ibid.,p. 37.

من جديد على أعتاب أوروبا, وبطبيعة الحال قد يكون من الضروري توسيع نطاق الردع ليشمل الحلفاء الجدد في الحلف, كبولندا التي تقف في طريق الغزو الروسي لأوروبا الوسطى, لذلك ستنشأ الحاجة مرة أخرى للردع النووي ما لم تمتلك الولايات المتحدة وبقية أعضاء الحلف القوة التقليدية الكافية لردع العدوان أو إلحاق الهزيمة به.

٢. إن التعهد «بعدم الاستخدام الأول» يمكن أن يقوض ثقة الحلفاء في التزام الولايات المتحدة بالدفاع عنهم وربما يحفزهم لحيازة أسلحة نووية, وهو ما حدث سابقاً وبالتحديد فيما يتعلق بكوريا الجنوبية وتايوان عندما بدأت هاتان الدولتان تشكان في الالتزامات الأمنية الأمريكية.

ثانياً: العقيدة النووية الروسية

بدأت القيادة الروسية في خفض عتبتها للاستخدام النووي تدريجياً منذ أوائل التسعينيات للتعويض عن تراجع قواتها التقليدية,لذلك انسحبت العقيدة العسكرية لعام ١٩٩٣من الالتزام «بعدم الاستخدام الأول», وعلى ذات المنوال قننت العقيدة العسكرية لعام ٢٠٠٠ نهجاً جديداً عندما كلف مجلس الأمن القومي الروسي القوات النووية ردع الصراعات التقليدية الإقليمية, وبالمثل حافظت العقيدة العسكرية لعام ٢٠١٠ على سياسة الاستخدام الأول عند اندلاع الحرب التقليدية, وفي ضوء ذلك استوعب الجيش الروسي أن مهمة الترسانة النووية فضلاً عن الردع أن تعمل على إنهاء العدوان التقليدي الواسع النطاق من خلال استخدام نووي محدود في مسرح العمليات العسكرية(٤٢). وفقاً لعقيدة أطلق عليها «التصعيد لخفض التصعيد «Escalating to de-Escalate»», وهو ما تأكد في استراتيجية الردع النووي لعام ٢٠٢٠، والتي انطوت على الاستخدام المبكر والمحدود للأسلحة النووية غير الاستراتيجية في الصراع, إذ يمكن أن يؤثر التهديد بالتصعيد النووي المبكر والقدرة على إلحاق «ضرر رادع» بخصم يستخدم وسائل نووية محدودة على تصور الخصم للتوازن بين مزايا العدوان وتكاليفه, ووفقاً لهذا الافتراض تعتقد روسيا أن الخشية من زيادة التصعيد إلى تبادل نووي ضخم من شأنه أن يثني الخصوم ويرغمهم على التراجع سيما وأن الغرب يتجنب المخاطرة ولن يكون قادرًا على البقاء موحدًا في أزمة حادة(٤٣). إن هذا المنطق للتصعيد وخفض التصعيد يتوافق مع التأكيد الذي يضعه المنظرون العسكريون الروس وكبار ضباط الأركان العامة على القيمة العليا للفترة الأولية من الحرب باعتبارها مفتاحاً لنتائجها الإجمالية، والتي تهدف إلى منع انتقال الصراع إلى حالة الاستنزاف الذي من المرجح أن تخسره روسيا, وهو

(42) Dmitry Dima Adamsky, Nuclear Incoherence Deterrence Theory and Non Strategic Nuclear Weapons in Russia, The Journal of Strategic Studies,Vol. 37, No.1,Routledge Taylor Francis Group,London, 2019,pp.95-94.

(٤٣) يعد النهج الروسي مشابهاً لاستراتيجية «الاستجابة المرنة» للناتو باعتبارها المثال الأول على السياسة النووية المصممة للاستفادة من القوة الرادعة للاستخدام النووي المحدود في مواجهة التراجع التقليدي.انظر:

Kristin Ven Bruusgaard, Russian Nuclear Strategy and Conventional Inferiority, The Journal of Strategic Studies,Vol. 44, No.1,Routledge Taylor Francis Group,London, 2021,pp. 9-4.

ما يذكر بميزة راسخة في الثقافة العسكرية الروسية للاستيلاء على المبادرة الاستراتيجية من خلال المفاجأة, حيث يشكل العمل الاستباقي عنصراً أساسياً في النمط العملياتي الروسي فلا يوجد تناقض بين الرد الاستباقي للهجوم المتوقع, والهجوم المضاد, والهجوم الدفاعي, لذلك من المرجح جداً اتباع مثل هذا النهج في سيناريوهات الصراع التي تنطوي على خصم متفوق عسكرياً، سيما وأن العلاقة بين الأسلحة النووية والتقليدية في التفكير الاستراتيجي الروسي لا يحكمها منطق «لعبة محصلتها صفراً», فالقوات التقليدية المتزايدة القدرة لم تقوض الدور المحوري للأسلحة النووية وبدلاً من ذلك تم دمجها لتعمل على تضخيم تأثير بعضها البعض في دعم الردع والدفاع والإكراه[٤٤]. في الواقع إن هذه المعطيات تقودنا إلى استنتاج مهم هو أنه على الرغم من التأكيدات الروسية الرسمية بأن العقيدة العسكرية (دفاعية) إلا أن ذلك لا يُعَد دليلاً على أن موسكو لن تتصور ضربة نووية انتقائية بل وحتى استباقية في ظل مجموعة من الظروف.

ثالثاً: العقيدة النووية الصينية

أعلنت الصين بعد إجرائها تجربتها النووية الأولى في تشرين الأول ١٩٦٤، «بأنها لن تكون أول من يستخدم الأسلحة النووية في أي وقت أو تحت أي ظرف من الظروف», لأن أسلحتها النووية ذات طبيعة دفاعية، وعلى ذلك تكونت عقيدتها النووية المبنية على مبدأين: حيث شكل أولهما «مبدأ عدم الاستخدام الأول», في حين شكل ثانيهما «مبدأ الحد الأدنى من الردع»، والذي يعني عدم سعي الصين لتحقيق التكافؤ النووي مع القوى النووية الأخرى, فهي تحتفظ لنفسها بقوة نووية صغيرة ولكنها قادرة على إلحاق أضرار انتقامية مدمرة بدولة تشن هجومًا نوويًا عليها, حيث يعتقد الإستراتيجيون الصينيون أن مجرد توجيه ضربة نووية محدودة ضد المراكز السكانية للدولة المهاجمة سيكون كفيلاً بتوليد ردعاً أكثر موثوقية[٤٥]. مع ذلك, وعلى الرغم من استقرارية الموقف النووي الصيني الذي يستند إلى الحد الأدنى من الردع ومبدأ عدم الاستخدام الأول, إلا أن ذلك لم يمنع من تصاعد النقاش في القرن الحادي والعشرين, لتقييم ما إذا كان من الممكن تعديل العقيدة النووية الصينية لتتكيف مع المتطلبات الأمنية الجديدة, وعلى وجه التحديد من الناحية العسكرية، نظراً لصعود القضية التايوانية باعتبارها التحدي الأمني المركزي للصين–مع احتمال عدم قدرتها على ردع التدخل العسكري الأمريكي في تايوان– والتفوق العسكري الأمريكي التقليدي على الصين[٤٦]. لذلك فإن الآثار الاستراتيجية المترتبة على هذا التهديد هائلة, حيث يتعين على الصين أن تفكر في سيناريو قد تشن فيه الولايات المتحدة هجوماً نووياً بسبب الصراع حول تايوان, حيث يرى معظم المحللين الصينيين أن مثل هذا السيناريو من شأنه أن يثير رداً نووياً صينياً, لكن يبقى السؤال المطروح

(44) Katarzyna Zysk , op.cit.,pp.4-2.

(45) Baohui Zhang, The Taiwan Strait and the Future of China's No-First-Use Nuclear Policy,The Journal of Comparative Strategy,Vol. 27, No.2, National Institute for Public Policy,Virginia ,2008, pp.166-165.

(46) Paolo Rosa, Neoclassical Realism and The Underdevelopment of China's Nuclear Doctrine, Palgrave Macmillan press, London, 2018, pp.78-77.

على الصين هو ما إذا كان موقفها النووي الحالي القائم على عدم الاستخدام الأول كافياً لمعالجة مثل هذا الاحتمال, فإذا ما شنت الولايات المتحدة هجوماً نووياً تكتيكياً لتدمير البحرية الصينية، فمن المؤكد أن الصين سوف تشن هجوماً مضاداً، بيد إن خياراتها الانتقامية ستكون محدودة للغاية,ووفقاً للعقيدة النووية الصينية وقدرتها الحالية على الانتقام النووي من المتوقع أن ترد الصين بضرب إحدى المدن الأمريكية الكبرى، وعليه هل تتمتع القيادة الصينية بما يكفي من الشجاعة والتصميم على اللجوء إلى مثل هذا الانتقام غير المتناسب[٤٧]. وعلى هذا فإن المعضلة التي تواجه القيادة الصينية تتلخص في ما إذا كان عليها الاستسلام أو اتخاذ الإجراءات التي تنطوي على خطر العواقب الوخيمة التي لا يمكن التنبؤ بها, وهذا الوضع مشابه تماماً للوضع الذي واجهته الولايات المتحدة مع الاتحاد السوفيتي في منتصف السبعينيات, لإنشاء مستويات أكثر من الاستجابة لتحقيق المرونة الاستراتيجية, لذلك قد ترغب الصين في أن تحذو حذو الولايات المتحدة في تجنب الجمود من خلال تصميم المزيد من الخيارات للرد النووي, وقد يكون مثل هذا النهج ممكناً نظراً لامتلاك الصين الموارد المالية والتكنولوجية اللازمة, ولكن إضافة المرونة الاستراتيجية إلى سياسة الصين بعدم البدء بالاستخدام مهما كانت مرغوبة، قد تستلزم إجراء بعض التعديلات على عقيدتها النووية[٤٨]. لذلك فسر بعض المراقبين أحجام الكتاب الأبيض لعام ٢٠١٣ والذي يعد أحدث تقرير دفاعي صيني, عن ذكر سياسة عدم الاستخدام الأول على أنه بداية الخروج الضمني على الأقل إن لم يكن رفضًا صريحًا لها[٤٩]. وبتقديرنا إن الهدف الاستراتيجي للصين المتمثل في التحول لمركز قوة عالمية بحلول منتصف القرن الحادي والعشرين, قد يتصور دورًا أكبر لقوتها العسكرية بما في ذلك أسلحتها النووية، وهو ما سيفرض إعادة النظر بعقيدتها النووية, سيما بعد تغير الوضع الداخلي والدولي الذي ساعد الصين على تشكيل مبدأ عدم الاستخدام في ظل قيادة الجيل الأول.

رابعاً: العقيدتان النوويتان الهندية – والباكستانية

بعد إجراء التجارب النووية الهندية – الباكستانية في أيار ١٩٩٨، أعلنت الدولتان عزمهما على السعي لتحقيق الحد الأدنى من الردع, وفي هذا السياق أعلنت الهند رسميًا مسودة عقيدتها النووية(IND) في أب ١٩٩٩, والتي تبنت فيها مبدأ عدم الاستخدام الأول من خلال التأكيد بأن أسلحتها النووية غرضها الأساس ردعي, وستستخدم فقط لتنفيذ رد انتقامي عقابي لإلحاق ضرر غير مقبول بالمعتدي[٥٠]. ويلاحظ في هذا السياق أن

(47) Zhenqiang Pan, A Study of China's No First Use Policy on Nuclear Weapons, The Journal for Peace and Nuclear Disarmament, Vol.1, No.1, The Research Center for Nuclear Weapons Abolition, Nagasaki University, Nagasaki, 2018, p.129.

(48) Zhenqiang Pan, op.cit.,p.129.

(49) Jae Ho Chung ,Assessing China's Powe, Palgrave Macmillan Press, London, 2015, p.94.

(50) Devin T.Hagerty, India›s Evolving Nuclear Posture,The Journal of Nonproliferation Review,Vol.21,Nos.4-3, James Martin Center for Nonproliferation Studies, Washington D.C, Winter 2014,p.300.

الموقف النووي الهندي قد تمت إعادة صياغته من الانتقام المؤكد إلى الانتقام المبكر, للتأكيد على استعداد أعلى في مواجهة الغريمين التقليديين (الصين وباكستان), وعلى هذا النحو أحدثت العقيدة النووية الهندية لعام ٢٠٠٣, ثلاثة تغييرات مهمة بالمقارنة مع الوثيقة السابقة وهي:(أولاً) التوسع في مفهوم الانتقام النووي ليكون «هائلاً وشاملاً « بدلاً من أن يكون «عقابياً».(ثانيًا) الامتداد الإقليمي للانتقام النووي ليشمل هجوماً نووياً للعدو على القوات الهندية في عمق أراضيه.(ثالثًا) التنصل من التعهد بعدم الاستخدام الأول بإعادة تعريف «الاستخدام الأول» ليشمل الرد على الهجمات الكيميائية أو البيولوجية[٥١]. وبتقديرنا إن هذا الموقف الذي يبتعد عن الالتزام بعدم المبادأة بالاستخدام والانتقام المؤكد وهو نهج أقرب ما يكون إلى الاستجابة المرنة, وفي هذا السياق لا تميز العقيدة النووية الهندية بين الهجوم النووي التكتيكي أو الإستراتيجي من قبل الخصم, وبين الاستخدام الأول ضد الأراضي الهندية أو ضد القوات الهندية المندفعة في أراضي العدو, وبذلك يتمثل الموقف العام للهند في أنها سترد على الهجوم النووي الأول الباكستاني برد شامل[٥٢].

وعلى الجانب الآخر, ساهم هذا التحول في تشكيل العقيدة النووية الباكستانية إذ إنه من الصعب تجاهل التفاعل بين العقيدتين,فعلى عكس الهند رفضت باكستان الالتزام بـ»عدم الاستخدام الأول»، فقد تخطت العقيدة النووية الباكستانية (الهجومية) الحد الأدنى للردع الموثوق به إلى الردع الكامل الذي ركز على الأسلحة النووية التكتيكية واستخدامها الأول[٥٣]. وهو ما يتماشى مع اعتمادها الكلي على موقف «التصعيد غير المتماثل«Asymmetric Escalation»الذي يتطلب من باكستان التهديد بالاستخدام الأول لردع التفوق التقليدي الهندي, حيث يعد هذا الخيار الأكثر عدوانية المتاح للدول النووية فهو ينطوي على نشر القدرات التكتيكية والاستراتيجية التي يمكن تعبئتها وإطلاقها بسرعة[٥٤]. فالهدف الحربي لهذا الخيار هو شل الهند عسكرياً وحرمانها من تنفيذ ما يسمى بـ»عقيدة البداية الباردة»Cold Start Doctrine» والتي تهدف إلى القيام بعمليات هجومية خاطفة في عمق الأراضي الباكستانية، وهكذا اختارت باكستان الأسلحة النووية التكتيكية لمواجهة التهديد الهندي على جميع مستويات سلم التصعيد لسد الثغرات في قدرتها على الردع[٥٥]. وفقاً لهذا يبدو أن باكستان تحذو حذو الولايات المتحدة وحلف

(51) Frank O'Donnell, India's Nuclear Counter-Revolution Nuclear Learning and The Future of Deterrence, The Journal of Nonproliferation Review, Vol. 26, Nos.6-5, James Martin Center for Nonproliferation Studies, Washington D.C,2019,pp.420-415.

(52) Devin T. Hagerty, Nuclear Weapons and Deterrence Stability in South Asia, Palgrave Macmillan Press, London, 2020, p.75.

(53) Huazhong Tu,Pakistan's Nuclear Ambitions The Debate over Doctrine, The Korean Journal of Defense Analysis, Vol. 31, No. 2, Korea Institute for Defense Analyses, Seoul , June 2019, p.282.

(54) Diana Wueger, Pakistan's Nuclear Future Continued Dependence on Asymmetric Escalation, The Journal of Nonproliferation Review, Vol. 26, Nos.6-5, James Martin Center for Nonproliferation Studies, Washington D.C,2019,p.454.

(55) Rizwana Abbasi, Reassessing Deterrence Dynamics and Fragility of Peace in South Asia ,The Korean Journal of Defense Analysis, Vol. 28, No. 3, Korea Institute for Defense Analyses, Seoul , September 2016 , p.455.

شمال الأطلسي اللذين يتبعان خيار الاستخدام الأول, ومع ذلك يبدو أن هناك بعض الغموض الذي يكتنف موقفها العقائدي, لأن باكستان تتحفظ الإعلان عن كامل عقيدتها النووية بحجة أن الغموض المتعمد والمرونة العقائدية يعزز فاعلية الردع, وهو ما يثير في الواقع العديد من التساؤلات حول متى وأين وكيف ستستخدم أسلحتها النووية[٥٦]. وللإجابة عن ذلك, نعتقد بأن هناك بعض الظروف التي يمكن أن تدفع باكستان إلى استخدام أسلحتها النووية كملاذ أخير , وفي هذا الإطار يطرح «خالد كيدواي» الرئيس السابق لقسم التخطيط الاستراتيجي الباكستاني أربعة سيناريوهات وهي[٥٧]:

١. التغلغل الكبير للقوات الهندية في الأراضي الباكستانية والاستيلاء على الأهداف الرئيسية (سيما في البنجاب وكشمير).
٢. تدمير جزء كبير من الجيش الباكستاني.
٣. قيام الهند بخنق باكستان اقتصادياً (عبر فرض حصار بحري على ميناء كراتشي).
٤. قيام الهند بإثارة الاضطرابات وزعزعة الاستقرار الداخلي الباكستاني.

واستخلاصاً لكل ما سبق يمكن القول، إن العقيدتين النوويتين الهندية – والباكستانية, تحملان في طياتهما إمكانية عالية للتصعيد النووي، وبهذا فإنهما لا تختلفان كثيراً عن العقيدتين الهجوميتين الأمريكية – والروسية, واللتان تقومان على الإعداد لكسب حرب نووية.

المطلب الثاني : القوى النووية وسيناريوهات «الحرب النووية المحدودة»

يقصد «بالحرب النووية المحدودة» « Limited Nuclear War حدوث تبادل نووي محدود وغير شامل بين قوتين نوويتين, كما تعني أيضاً قيام دولة ما باستعمال أسلحتها النووية في حالة حرب محدودة لمواجهة خصم يمكن أن يتفوق عليها تقليدياً, وبعبارة أدق,هي الصراع الذي تستخدم فيه الأسلحة النووية بأعداد ضئيلة وبطريقة مقيدة سعياً لتحقيق أهداف محدودة[٥٨]. والواقع أن هذا المفهوم كان قد أثار موجة من المناقشات العقائدية خلال الحرب الباردة, عندما بدأت الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي التركيز على كيفية خوض حرب نووية محدودة, ولتوضيح هذا المنطق أشار(هنري كيسنجر) في عام ١٩٦١ بأنه» ينبغي الاستعداد لسيناريو الحرب النووية المحدودة عبر التركيز على الأسلحة النووية التكتيكية من خلال طريقتين هما: (أ) حصر استخدام هذه الأسلحة في منطقة جغرافية محدودة (ب) استخدامها بدقة ضد أهداف عسكرية دون تدمير

(56) Zafar Khan, Pakistan›s Nuclear First Use Doctrine Obsessions and Obstacles, The Journal of Contemporary Security Policy,Vol.36, No.1, Faculty of Arts and Social Sciences , Maastricht University, 2015,pp.153-152.

(57) Christoph Bluth, India and Pakistan A Case of Asymmetric Nuclear Deterrence, The Korean Journal of Defense Analysis, Vol. 22, No. 3, Korea Institute for Defense Analyses, Seoul , September 2010 , p.397.

(58) Jeffrey A. Larsen and Kerry M. Kartchner, On Limited Nuclear War in The 21st Century, Stanford University Press, California,2014, p.27.

أهداف استراتيجية ومراكز سكانية كبيرة [٥٩]. وأمام هذه الاعتبارات قد يُثَار التَّساؤل حول ما إذا كان بالإمكان تقييد الحرب النووية المحدودة من أن تتحول لتبادل نووي استراتيجي , وعليه يجادل الاستراتيجيون بأن الدول المسلحة نووياً ولإدارة التصعيد لن ترغب إلا في تحمل تكاليف تتناسب مع المخاطر المحدودة للصراع, ومن ثم ستتجنب التصعيد الذي لا مبرر له [٦٠]) وعلى العموم أن الموضوع الأكثر أهمية لمفهوم الحرب النووية المحدودة, هو ظهور مخاطر جديدة للصراع النووي المحدود في القرن الحادي والعشرين بعد تلاشي احتمال نشوب حرب نووية شاملة,الأمر الذي استدعى بتقديرنا إعادة النظر بمجموعة من السيناريوهات المستقبلية منها :

السيناريو الأول: حرب نووية محدودة في أوكرانيا ودول البلطيق . مع اندلاع الحرب الروسية – الأوكرانية في شباط ٢٠٢٢، أنخرط القادة الروس وبضمنهم الرئيس «فلاديمير بوتين» بإطلاق التهديدات النووية والذي حذر الغرب من أن تدخله سيؤدي «لعواقب وخيمة لم يشهدها العالم «, وفي هذا السياق وعلى الرغم من عدم ترجيح البعض لافتراض نشوب الحرب النووية، إلا أن هذا الاحتمال لا يبدو مستبعداً تماماً وهو أقرب أكثر من أَيِّ وَقْتٍ مَضى, فلا يستبعد التحليل أن يخرج الصراع عن نطاق السيطرة حتى لو لم يتخذ قرار التصعيد بالأسلحة النووية أو استخدامها, إذ إن التخطيط الروسي لاستخدام الأسلحة النووية سيكون حتمياً إذا ما تحولت الحرب بشكل حاسم لصالح أوكرانيا, ولمنع الهزيمة فإن هذا السيناريو سيكون معقولاً لتحفيز الروس لشن ضربة نووية محدودة في محاولة لصدم وترويع الأوكرانيين وحلفائهم ودفعهم إلى الاستسلام, من خلال إطلاق بضعة أسلحة نووية تكتيكية ضد القوات الأوكرانية[٦١]. من ناحية أخرى ، وفيما يتعلق بدول البلطيق فعلى الرغم من استبعاد أغلب التحليلات السابقة لسيناريو المواجهة النووية بين روسيا وحلف الناتو في مسرح البلطيق, إلا أنه في ظل الظروف الحالية ومع تصاعد الحرب في أوكرانيا والطموحات الروسية العدوانية ,أصبح «التفكير في ما لا يمكن تصوره» مقبولاً[٦٢]. سيما مع التفوق العسكري التقليدي الروسي في المنطقة حيث يقدر أنه بإمكان القوات الروسية اجتياح دول البلطيق في غضون عشرة أيام دون الحاجة إلى وقف أنشطتها العسكرية في أوكرانيا حيث يتفوق الروس في الدبابات بنسبة (١:٧) والمدفعية(١:٤) ومركبات المشاة القتالية(١:٥) وراجمات الصواريخ (١:١٦) والمروحيات الهجومية(١:٥) والدفاع الجوي (١:٢٤)[٦٣]. وبالنظر إلى ما سبق بتقديرنا سيكون تعزيز

(59) Henry Kissinger, Limited War Conventional or Nuclear, The Journal of Survival, Vol.3, No.1, The International Institute for Strategic Studies, London,1961, p.5.

(60) Christopher J. Watterson, Nuclear Weapons and Limited War a Return to The Nuclear Battlefield, The Journal of Comparative Strategy,Vol. 39, No.1, National Institute for Public Policy,Virginia ,2020, p.24.

(61) Michael A. Peters, The Journal of Russian Apocalypse Christian Fascism and The Dangers of a Limited Nuclear War, Educational Philosophy and Theory,Vol.54, No.8, Routledge Taylor Francis Group,London, 2021,p. 1.

(62) Jüri Luik and, A Plausible Scenario of Nuclear War in Europe, and How to Deter it A Perspective from Estonia, Bulletin of The Atomic Scientists, Vol. 73, No. 4, Science and Security Board, Chicago ,2017, p.233.

(63) Viljar Veebel, op.cit., pp.238-237.

الجناح الشرقي لحلف شمال الأطلسي مهماً سيما بعد التهديدات النووية الروسية الأخيرة, وعلى سبيل المثال في حزيران ٢٠٢٢ وسط النزاع حول مرور البضائع إلى كالينينغراد كان الخطاب الروسي عُدْوَانِيًّا بشكل لافت, فقد هدد الرئيس بوتين ليتوانيا بإجراءات عقابية غير محددة كما لو كان إنذاراً نِهَائِياً.

السيناريو الثاني: حرب نووية محدودة في جنوب آسيا. إن السيناريو الأكثر ترجيحاً لحدوث التبادل النووي المحدود في جنوب آسيا يمكن أن يدور بين الهند وباكستان جراء صراعهما الطويل حول كشمير, والتي خاضت بسببها الدولتان منذ تأسيسهما في عام ١٩٤٧ أكثر من ثلاث حروب كان أخطرها عام ١٩٩٩,عندما عبرت القوات الباكستانية خط السيطرة واحتلت جزءاً من مرتفعات كارجيل,وهو ما فاقم المخاوف بشأن نشوب حرب نووية محدودة في شبه القارة الهندية, حيث لا يستبعد التحليل أن يتصاعد إي صراع على الحدود بين الدولتين إلى مستوى الاستخدام النووي المحدود سيما وإن الدولتين تنخرطان في سياسة حافة الهاوية(٦٤).

السيناريو الثالث: حرب نووية محدودة في شبه الجزيرة الكورية. بعد أن أجرت كوريا الشمالية تجربتها النووية الأولى بنجاح في عام ٢٠٠٦, تصاعدت المخاوف من محاولتها استخدام أسلحتها النووية لإعادة التوحيد القسري للجنوب, وفي هذا السيناريو ما أن تبدأ كوريا الشمالية عملياتها العسكرية قد تلجأ إلى استخدام أسلحتها النووية في وقت مبكر من الصراع, لصدم الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية ومنعهما من تعبئة قواتهما, وعلى ما يبدو أن كوريا الشمالية تحاول أن تبعث برسالة تحذيرية واضحة مفادها أن أي تعزيزات أمريكية إضافية قد تهدد بتصعيد نووي أكبر وستؤدي حتماً إلى توجيه ضربات نووية ضد القواعد الأمريكية في اليابان وغوام(٦٥).

السيناريو الرابع: حرب نووية محدودة في بحر الصين الجنوبي. إن الهجوم الصيني على تايوان لإعادة التوحيد يمكن أن يغير ميزان القوى العسكري في آسيا, فإذا تمكنت الصين من الاستيلاء على الجزيرة، فإن ذلك سيفتح الباب أمام قوتها البحرية للوصول إلى بحر الفلبين ومن ثم تقوية دفاعاتها الجوية والساحلية، والأكثر من ذلك ستتمكن غواصتها النووية الهجومية من تأمين كامل الممرات البحرية في شمال شرق آسيا, وهو ما من شأنه أن يوفر لهذه الغواصات مزايا عسكرية أكبر تسمح بتعزيز الردع النووي الصيني إزاء الولايات المتحدة بشكل أكثر مصداقية بهجوم نووي يطلق من البحر, في ظل هذه الظروف، ولمواجهة خصم مستعد للتصعيد بالأسلحة النووية ربما يشعر القادة الأمريكيون بالضغط لتصعيد الصراع إلى مستوى الحرب النووية المحدودة, لذلك تدور السيناريوهات الأكثر ترجيحاً حول قيام الولايات المتحدة بالدفاع نووياً عن حلفائها على طول ما يسمى بسلسلة الجزر الأولى قبالة البر الآسيوي، والتي تبدأ شمال اليابان

(64) Rebecca Davis Gibbons and Matthew Kroenig, Reconceptualizing Nuclear Risks Bringingdeliberate Nuclear Use Back in, The Journal of Comparative Strategy,Vol. 35, No.5, National Institute for Public Policy,Virginia ,2016, p.413.

(65) Vince A. Manzo and John K. Warden, After Nuclear First Use What, The Journal of Survival, Vol.60, No.3, The International Institute for Strategic Studies, London, June –July 2018, p.144.

وتمتد إلى الجنوب الغربي عبر تايوان والفلبين قبل أن تتجه نحو فيتنام(٦٦).

وبناءً على كل ما تقدم يمكن القول إن وجود نظام نووي متعدد الأقطاب ومشهد جيواستراتيجي أكثر تعقيداً، قد يسمح في بعض السيناريوهات الإقليمية بالاستخدام المحدود للأسلحة النووية وهو ما سيكون له نتائج عكسية أهمها تقويض الإيمان بصلابة مبدأ عدم الاستخدام النووي الأول.

(66) Brendan Rittenhouse Green and Caitlin Talmadge, The Consequences of Conquest Why Indo-Pacic Power Hinges on Taiwan ,Foreign Affairs Magazine, Vol.101, No.4, Council on Foreign Relations ,New York, July -August 2022, pp.103-98.

الخاتمة :

شكلت البيئة الاستراتيجية الجديدة للقرن الحادي والعشرين تحدياً فريداً لمفهوم عدم الاستخدام الأول, جراء التدهور التدريجي للعلاقات السياسية والتوترات العسكرية المتزايدة بين اللاعبين الرئيسيين, والواقع أن هذا المفهوم على الرغم من تقديمه تقييداً معيارياً جزئياً للاستخدام النووي نظراً للخصائص المادية للأسلحة النووية, إلا أنه لم يرق بعد إلى مستوى التحريم الشامل ومن ثم فإنه لا يمثل ضماناً صارماً ضد الاستخدام الأول، والأكثر من ذلك لا تزال العقائد النووية للدول الحائزة للأسلحة النووية تتصور سيناريوهات للاستخدام النووي تتعدى التهديدات الوجودية لتشمل الاستخدام ضد الهجمات الكيميائية والبيولوجية وحتى الهجمات السيبرانية, ومن ثم فإن وصولنا إلى هذه النتيجة يؤكد صحة ما افترضناه في المقدمة ، وبناءً على ما تقدم فقد خلصت الدراسة إلى جملة استنتاجات مفادها :

١. إن ما يميز القرن الحادي والعشرين هو استمرار انكماش وضمور مبدأ عدم الاستخدام النووي الأول في مقابل اتساع سيناريوهات استخدام الأسلحة النووية .
٢. من المرجح أن تشهد مناطق الصراع في أوكرانيا والبلطيق وجنوب آسيا وشبه الجزيرة الكورية وبحر الصين الجنوبي,إمكانية الاستخدام المحدود للأسلحة النووية كوسيلة لإخضاع الخصوم وإعاقة تدخل أطراف أخرى.
٣. ساهم التقدم التكنولوجي بتطوير أسلحة نووية أصغر قابلة للاستخدام ,مما قد يفاقم معضلة التمييز بين الأسلحة التقليدية والنووية, ومن ثم تراجع الالتزام بعدم الاستخدام النووي الأول في بعض الصراعات.